Vol. 1, No. 1, pp. 295-306 | 2023
www.cfosrjprocedia.usim.edu.my
CFORSJ i-CONF Proceedings

Submission date: 17 Okt 2023 Received in revised form: 19 Okt 2023 Acceptance date: 6 Nov 2023 Available online: 28 Nov 2023

توظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم الدولية ضمن الأطر القانونية لمحكمة الجنايات الدولية دراسة لأحكام القانون الإماراتي والدولي

EMPLOYING EXPERT SYSTEMS TECHNIQUES IN COMBATING INTERNATIONAL CRIMES WITHIN THE LEGAL FRAMEWORKS OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT: A STUDY OF THE PROVISIONS OF UAE AND INTERNATIONAL LAW

*[i.] Faisal Ali Ebrahim Almarzooqi, [ii.] Abdul Samat Musa & [iii.] Abdul manan Ismail

[i, ii, iii.]Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800 Nilai, Negeri Sembilan

*(Corresponding author) e-mail: Faisalmarzooqi@hotmail.com

ABSTRACT

The study aims to know the expert systems and modern techniques in combating international crimes such as international terrorism and its impact on contemporary thought and confronting it at the internal and external international levels. Through knowledge of these expert systems and legal frameworks that determine the relationship with the UAE Penal Code and the jurisdiction of the International Criminal Court to combat these serious crimes, deter them, and in light of that, reconsider the jurisdiction of the International Criminal Court in proportion to international crimes that are created continuously and in different aspects, and demonstrate a complementary relationship between Member states in the national judiciary and the jurisdiction of the International Criminal Court and how expert systems and modern technologies affect them. The research relied on the descriptive analytical inductive method in order to reach objective results that achieve the goal of this study. The research reached a set of results, the most important of which is the complementary relationship between the International Criminal Court and national courts, which helps implement the applicable laws in combating international crimes through expert systems and modern technologies. The research came up with recommendations, the most important of which is the existence of an independent International Criminal Court as a necessary mechanism to ensure respect for the principles of international law, protection of human rights, and justice for victims, in the absence of another permanent and effective mechanism for the issue of people who violate the rules of international law and commit the most heinous crimes against humanity. It is also a call to all countries, especially Arab countries, to make amendments to their national legislation in line with international standards and to apply expert systems and modern technologies to them.

Keywords: *customs smuggling, Sharia, law, punishment, preventive measures*

© The Author(s) (2023). Published by USIM Press on behalf of the Centre of Research for Fiqh Forensic and Judiciary (CFORSJ), Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact cforsj@usim.edu.my.

الملخّص

تهدف الدراســة إلى معرفة النظم الخبيرة ولتقنيات الحديث في مكافحة الجرائم الدولية كالإرهاب الدولي وأثره على الفكر المعاصــر ومواجهته على المســتوى الداخلي والخارجي الدولي. من خلال معرفة هذه النظم الخبيرة والأطر القانونية التي تحدد العلاقة بقانون العقوبات الإماراتي واختصــاصــات المحكمة الجنائية الدولية لمكافحة هذه الجرائم الخطيرة، وردعها وفي ضوء ذلك، وإعادة النظر في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بما يتناسب مع الجرائم الدولية والتي تنشــئ بشــكل مســتمر وبأوجه مختلفة وبيان علاقة تكاملية بين الدول الأعضــاء في القضــاء الوطني والاختصاص القضائي لمحكمة الجنايات الدولية وكيف تؤثر النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة عليها. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي بهدف الوصول الى نتائج موضوعيه تحقق الهدف من هذه الدراسة، وتوصــل البحث الى مجموعه من النتائج أهمها تكاملية العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية بما يســاعد على تطبيق القوانين النافذة في مكافحة الجرائم الدولية عبر النظم الخبير والتقنيات الحديثة وخرج البحث بتوصيات اهمها وجود المحكمة الجنائية الدولية ذات استقلاليه كآلية ضرورية لضمان احترام مبادئ القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، في ظل عدم وجود، آلية أخرى دائمة وفعالة لمسألة الأشخاص الذين ينتهكون قواعد القانون الدولي ويقترفون أبشع الجرائم في حق الإنسانية. وأيضا دعوة لكافة الدول وخاصة الدول العربية إلى إجراء تعديلات في تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية وتطبيق النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة فيها.

الكلمات المفتاحيّة: *التهريب الجمركي، الشريعة، القانون، العقوبة، التدابير الوقائية.*

مقدّمة

تنطوي البيئة الأمنية في القرن الحادي والعشرين على فرص واعدة وعوامل مهددة للمصالح الأمنية للدولة القومية في وقت واحد، حيث ويواجه صانعو السياسة والمتخصصون المحترفون العاملون والمسؤولون عن حماية مصالح الدولة، بيئة استراتيجية شديدة الخطورة وأكثر غموضاً وتعقيداً من البيئة التي واجهها أسلافهم في القرن العشرين (Aitken& Gammerman1989)، وتلك التحديات فرضت متغيرات وتحديات على سلطات القانون والتشريع والقضاء على المستوى المحلي والدولي، وفي القرن الحديث كانت تقنيات النظم الخبيرة في البداية مجالاً للباحثين، إلا حيث يتزايد لجوء شركات التكنولوجيا إليها لمتابعة سلوكيات مستخدميها على الإنترنت، والتنبؤ بخطواتهم التالية والاجرامية، وفي ضوء انتشار التقنيات الذكية والتطبيقات ووسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية وزادت عمليات التحايل والجرائم بصورة عامة التي تمس الافراد والمؤسسات والدول والمنظمات وزادت المسؤوليات على الجهات الامنية في حفظ النظام وتوفير الحماية، ويعني الحجم الكبير لمواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أن حجم المسؤولية

الامنية أو تتبع المعلومات باستخدام الطرق التقليدية كان مستحيلًا تقريبًا، حيث لم يعد التدخل البشري مجرد حل مناسب في تعقب الجرائم والواقية منها.

واتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة الى تنمية وتطوير الكفاءات العلمية المتخصصة والقدرات المحلية في مجال الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، وتنظيم دورات تدريبية متخصصة لموظفي الحكومة في علم البيانات، وخلق ثقافة الذكاء الاصطناعي لدى فئات المجتمع لتسهيل انتشار استخدام التطبيقات التي تعتمد على هذه التقنيات مع إنشاء مراكز بحثية تساهم في تطوير القطاعات المختلفة بالدولة وتأهيلها لاستقبال الضرورات الأمنية وتوظيف تلك التقنيات لدى سلطات القانون في الدولة لمساعدة تلك السلطات في تنفيذ القانون وحماية الامن المجتمعي وتحقيق المؤشرات العالمية في الأمن والآمان (المزروعي ، ٢٠١٧).

وفرض موضوع الإرهاب الدولي نفسه على الفكر المعاصر بحثا ومواجهة سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي أو الوطني، ونال حيزا كبيرا من اهتمام فقهاء القانون الدولي نظرا لما تشكله هذه الجرائم من خطر عظيم على المجتمع الدولي بما يخلفه من ضياع وتدمير للممتلكات وانتهاك للحرمات وتدنيس للمقدسات وقتل وخطف للمدنيين الآمنين وتهديد لحياة الكثيرين وترويعهم، ولقد سعت المعاهدات الدولية والاتفاقيات الاقليمية إلى توسيع مجال اختصاص القضاء للدول، بل ومنحها اختصاصا شاملا يتيح لها صلاحية تتبع ومحاكمة كل متهم بارتكاب " جرائم الإرهاب " يوجد فوق اقليميا أيا كان مكان ارتكاب الجريمة أو جنسية الفاعلين، وقد كان الأمل كبيرا في ان يسند الاختصاص القضائي في " جرائم الارهاب الدولي " إلى محكمة جنائية دولية وهو ما لم يتحقق مع المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي بعثت رسميا في ١٨ يوليو ١٩٩٨ بروما.

مشكلة البحث

في العصر الحالي يتم استخدام أدوات جديدة بطرق مختلفة في المكافحة القانونية للجرائم الدولية من السلطات القضائية كما تستخدم الأنظمة الخبيرة بشكل متزايد في الحفاظ على الأمن للتحقق من الاحتياجات الإجرامية للمجرمين التي يمكن تغييرها من خلال طرق علاج الجرائم والاستدلال عليها وفرض النظام، وايضا لرصد التدخلات في إجراءات إصدار الاحكام القضائية على المستوى المحلي او الدولي (المجاورة. ٢٠١٣). وينوه الباحث إلى أنه على الرغم من الإيجابيات الهائلة التي تحققت بفضل تقنية المعلومات فإن تلك الثورة المعلوماتية المتصاعدة قد صاحبتها في المقابل جملة من الانعكاسات السلبية الخطيرة نتيجة سوء الاستخدام ومن بين تلك الانعكاسات المستحدثة ظاهرة الجريمة الرقمية واختراق خصوصية البيانات والتي تصاعدت أخطارها بدورها مما أفرز نوعاً جديداً من الجرائم العابرة للقارات التي لم تعد أخطارها وآثارها محصورة في نطاق دولة بعينها مما أثار بعض التحديات القانونية أمام الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة (المنجد، ٢٠١٧).

وفي ضوء ذلك يتضح لنا إشكاليات البحث فيما يخص قواعد حماية الفضاء السيبراني وأمن المعلومات والعمل على حماية خصوصية البيانات سواء كان في البعد الاقتصادي والمتعلق بصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير البرمجيات أو في مجال التجارة الإلكترونية من خلال فتح سوق حر على شبكة الإنترنت أو من خلال البعد الأمني المتعلق بأن المعلومات والعمل على منع التهديد السيبراني وخير مثال على ذلك هو مركز تكامل استخبارات التهديد السيبراني بالولايات المتحدة الأمريكية الذي يعمل على التنسيق بين مختلف أجهزة الأمن الأمريكية الأخرى (محمد، ٢٠٢٠). وغالبًا ما يؤدي التعقيد التقني للأنظمة الخبيرة الجديدة المستخدمة في عمليات صنع القرار وفي تطبيق العدالة الجنائية وفي تتبع القضايا والجرائم والقبض على المجرمين، وعلى ذلك تبرز مشكلة البحث في هذا الصدد الحفاظ على مستويات الأمن السيبراني داخل الدولة وعلى وجه الخصوص عندما تكون أعمال الاختراق تدخل في عدة دول وذلك في ظل غياب معايير تحديد المسئوليات إزاء ذلك الاختراق الدولي مما يجعل الصعوبة واضحة في تحديد المسئولية والمتمثلة في معايير تحديد المسئول عن اختراق الأمن السيبراني ووضع كافة القيود والعقوبات الرادعة للحيلولة دون اختراق ذلك المجال (الحافظ، ٢٠١٦). وعلى ذلك يتبع الأمن السيبراني نهجا محددا يتكون عادة من عدة طبقات للحماية تثبت في أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات أو البرامج أو البيانات التي ينوي المستخدم حمايتها وفي ضوء ما سبق نوضح بان مشكلة موضوع البحث تدور في السرية ومدى التحكم في الولوج إلى البيانات وإتاحتها لمن يسمح لهم فقط و السلامة في معرفة الحفاظ على سلامة البيانات والمعلومات (الناصر، ٢٠٢٠) وحمايتها من الهجمات التخريبية أو السرقة والجاهزية في جميع الأنظمة والخدمات والمعلومات وإتاحتها حسب طلب الشركة أو عملائها وعلى الرغم من إصدار دوله الإمارات العديد من القوانين لحمايه خصوصيه البيانات مثل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشائعات والجرائم الإلكترونية وغيره من القوانين المتعلقة بحمايه الخصوصية إلا أن تطور تلك التكنولوجيا وخصوصاً بشكل متقدم أدى إلى ظهور الإشكاليات الخاصة بحمايه البيانات علي المستوى المحلي والمستوى الدولي والعمل علي الحفاظ على مستويات الأمن السيبراني داخل الدولة. علاوة على ذلك، يجب أن يكون المحامون على دراية بالسياق فوق القانوني والأساس المنطقي لتطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي. في حين أن بعض الأسباب قد تكون مشروعة فمثلاً تسهل أنظمة الذكاء الاصطناعي الوصول إلى المحاكم للأفراد وهم خارج قاعة العدالة.

مما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في الكشف عن توظيف استخدام الأنظمة الذكية لدى السلطات القضائية في توظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم الدولية والأثار المترتبة على ذلك ضمن الأطر القانونية لمحكمة الجنايات الدولية في الوقاية من الجريمة وأثراها على انخفاض معدل الجريمة وتحقيق منظومة الأمن والأمان على المستويين المحلي والدولي. وبالتالي تحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي: **كيف يتم توظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم الدولية ضمن الأطر القانونية لمحكمة الجنايات الدولية؟**

أهداف البحث

يهدف البحث محل الدراسة إلى ما يلي:

١. معرفة النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة في مكافحة الجرائم الدولية كالإرهاب الدولي وأثره على الفكر المعاصر ومواجهته على المستوى الداخلي والخارجي الدولي.

٢. بيان الوصف القانوني لجريمة الارهاب الدولي من خلال تناول ركنيها المادي والمعنوي والتي تبرز جريمة الارهاب الدولي ويبين الغموض الذي يحيط بهذه الجريمة ويميزها عن غيرها من الجرائم الدولية الأخرى.

٣. بيان أنواع الأنظمة الخبيرة واهميتها في الاستدلال الجرمي وتحديد المسئولية الجنائية الدولية في نطاق القانون الدولي المعاصر وعلاقة ذلك في تطبيق القانون.

أهمية الدراسة

تعتبر دراسة توظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم الدولية ضمن الأطر القانونية لمحكمة الجنايات الدولية من الموضوعات التي تستأثر باهتمام الباحثين في العصر الحديث لوجود عده اسباب ومسوغات تتحدد على شكل اهمية علمية وتطبيقيه تمثلت فيما يلي:

١. **الأهمية العلمية:** تعتبر حماية النظام وتحقيق الامن والامان من المهام المنوطة والموكلة إلى أجهزة وانظمة فرض القانون وتطبيق النظام في الدول وتحقيق التقدم والازدهار لها حيث يعتبر من اهم مهام السلطات القضائية والقانونية الكشف عن أسباب الجريمة ومنع وقوعها وكشف غموضها وتقديم المجرم للعدالة (لمليح. ٢٠١٥)، كما أن التحقيق في الاساليب الجرمية والاستدلال عن الجرائم يساهم في الكشف عن اساليب ارتكابها وطرق تطورها، وتمكن الأجهزة القضائية من القدرة على ضبطها ومنع وقوعها احيانا وبالذات في العصر الحالي في ضوء التطور العلمي والتقني والتنوع التكنولوجي والبشري في الأساليب الجرمية من خلال توظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة هذه الجرائم وبالتالي من الضروري توظيف تلك التكنلوجيا في الاستدلال الجرمي وفي تطبيق القانون وحماية النظام من قبل السلطات القضائية على المستويين المحلي والدولي.

٢. **الأهمية التطبيقية:** فقد سعى الباحث في دراسته هذه الى تسليط الضوء على أهمية توظيف تقنيات النظم الخبيرة في توظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم وبيان العلاقة بينه وبين تطبيق القانون بدولة

الإمارات العربية المتحدة القانون الدولي في محكمة الجنايات دولية والتي تعتبر من الدراسات المتخصصة القليلة في هذا الجانب كما انها من الدراسات التي تتواكب مع الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق رؤيتها في الوصول تحقيق الأمن والامان وبأن تكون الدولة الأولى عالميا في مؤشر الأمن والأمان العالمي وعبر توظيف تقنيات النظم الخبيرة في جمع الاستدلالات ومكافحة الجريمة وتطبيق القانون. وبالتالي تحاول هذه الدراسة إلى التوصل الى سبق علمي وبحثي، لتطوير دارسة علمية وعملية تقدم مجموعة من النتائج والتوصيات العملية والحلول لسن ومراجعة القوانين والإجراءات والتشريعات القانونية والقضائية التي توفر الغطاء القانوني والتشريعي لاستخدام تلك النظم الخبيرة.

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والتأصيلي للقواعد القانونية ذات الصلة حتى يمكن فهم أبعادها ومقاصدها من خلال استعراض التعليقات التي أثيرت بشأنها ومعرفة الموقف منها. كما اتبعنا منهجا تحليليا مقارنا بين العديد من الموضوعات سواء بين النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من النظم الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية، ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع. للنصوص الواردة في قانون الجرائم الدولية وكيفية توظيف النظم الخبيرة للحد من هذه الجرائم من حيث تطبيقات المسؤولية التقصيرية ومن حيث لزوم وجود ركن فعل الإضرار وتوفر وكذا تحليل عناصر المسؤولية القانونية المترتبة على هذا ووصولاً إلى كيفية تحديد الانتهاكات وبيان العقوبات للخروج بنتائج وتوصيات تخدم مسار هذا البحث.

الدراسات السابقة

نوضح بأن الدراسات السابقة التي سوف نقوم بسرد أبعادها هي حقائق لتوضيح الفجوة المتعلقة بموضوع الدراسة فيما يخص النظام القانون الاماراتي للجرائم الخطيرة لدى المحكمة الجنائية الدولية والعمل على تقليل الفجوة بين النظام القانون الدولي وميثاق روما حول الجرائم الخطيرة وأهم التطبيقات في ذلك ومدى كفاية القانون الوطني إزاء ميثاق روما والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية قمنا بالاطلاع على بعض من الدراسات السابقة المتعلقة بالقانون الدولي، وخاصة ما تعلق منها بالمحكمة الجنائية الدولية. وكذا دراسات ذات علاقة بتوظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم الدولية ضمن الأطر القانونية لمحكمة الجنايات الدولية، وقد خلص الباحث الى مجموعة من الدراسات التي تدعم مسار البحث منها:

وفي دراسة (AWUOR 2020): بين ان المحكمة الجنائية الدولية لا تهدف إلى تعزيز العدالة فحسب، بل السلام أيضًا من خلال التأثير على منع الجرائم الفظيعة، حيث يُنظر إلى المحاكمات على أنها تهديد رئيسي للجناة. كانت الأسباب وراء إنشاء المحكمة هي تحقيق العدالة للجميع، ووضع حد للإفلات من العقاب، والمساعدة في إنهاء النزاعات، ومعالجة أوجه القصور في المحاكم المخصصة لتتولى زمام الأمور عندما تكون السلطات القضائية الوطنية غير راغبة وغير قادرة على العمل وردع مجرمي الحرب في المستقبل (القريناوي، ٢٠٠٨)، وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة كانت فعالة جدًا في دورها.

ودراسة (Talepor 2020) أن المحكمة الجنائية الدولية، على غرار المحاكم الدولية السابقة مثل المحاكم المخصصة، ورثت العديد من القضايا المتعلقة بإنفاذ العدالة الدولية، ولكن لديها أيضًا صعوباتها الخاصة ونقاط ضعفها. ولم تُنشأ المحكمة فقط كآلية للعدالة الدولية العالمية، ولكن اختصاصها المحدود لا يمكن تطبيقه عمليًا بشكل متساوٍ حتى فيما يتعلق بجميع الدول الأطراف في النظام الأساسي؛ وبالتالي، فإن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة عدل جزئية، حيث تم التمييز بين العدالة من خلال السلطات النسبية المختلفة للدول.

دراسة (Ozman 2018) في بحثه ممارسة ثلاثة أنظمة عدالة جنائية دولية: المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (ICTR) والمحكمة الجنائية الدولية (ICC). بالإضافة إلى ذلك، بحث في الفجوات بين النظرية والممارسة للتحقق من الحقيقة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية. تشمل التحديات المناخ المسيس لمعظم المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع، وبُعد مناطق قواعد الجريمة عن مقر المحكمة، والافتقار إلى آليات الإنفاذ والاعتماد على تعاون الدولة (عمران وفيصل ٢٠١١).

دراسة (Dilek, 2015) بعنوان: "تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي في الاستدلال على جرائم الإنترنت" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انظمة الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى أنظمة دفاع وقادرة على اكتشاف مجموعة واسعة من التهديدات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم اجراء هذه الدراسة في ٢٢ ولاية أمريكية تستخدم انظمة الذكاء الاصطناعي. توصلت نتائج الدراسة إلى: أن العديد من أساليب الحوسبة المستوحاة من الذكاء الاصطناعي تلعب دورًا مهمًا بشكل متزايد في الكشف عن الجريمة الإلكترونية والوقاية منها وأن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي تمهد الطريقة لمكافحة الجرائم السيبرانية، كما يمكن أن تكون هذه التقنيات أداة فعالة للكشف عن الهجمات السيبرانية والوقاية منها، وكذلك لإعطاء المجال للعمل المستقبلي لتطويرها في الانظمة الامنية.

دراسة (المليح. عبد الله محمد علي، ٢٠١٥) بعنوان: " صحة الإجراءات الجزائية وأثرها في مواجهة الجريمة" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حجم بيان مرحلة جمع الاستدلال، وأهميته، والآثار المترتبة عليه في حالة عدم تباع الإجراءات

القانونية الصحيحة من خلال بيان مفهومها، وطبيعتها، وأهدافها، وأساسها القانوني الذي تعتمد عليه. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية للوقوف على أسباب العزوف عن القيام بأعمال البحث والتحري بإدارة المراكز، وتم اختيار القيادة العامة لشرطة الشارقة كي تكون مجتمع الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن: وخلصت نتائج الدراسة إلى أن صلاحية الإجراءات لها آثار إيجابية أولاً على المؤسسة الشرطية، ومن ثم على النظام الشرطي. العدالة والمجتمع. وكلما كانت الإجراءات الجزائية صحيحة كلما زادت ثقة المجتمع. إلى الشرطة، والعكس صحيح. كلما زادت الأخطاء التي يرتكبها الضابط القضائي، كلما زاد تأثيرها على انها سيئة، وعلى المجتمع تفقد الشرطة احترامها مما يؤدي إلى زيادة الجريمة. لقد تم وضع قانون الغاب على أساس أن قوات الشرطة غير قادرة على تحقيق العدالة. إن التطور والتقدم العلمي الذي يشهده العالم يضع العبء على الشرطة للحد من الجريمة، وذلك لأن الكثير من الناس لديهم نزعة إجرامية، ولذلك يسعون إلى تطوير أساليب وأساليب ارتكاب الجريمة (المليح، ٢٠١٥).

وهذه الدراسة تتناول **توظيف تقنيات النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم الدولية ضمن الأطر القانونية لمحكمة الجنايات الدولية**، وتم دراسة النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة ومعرفة النظام القانوني الاماراتي والجزائي والدولي للجرائم الخطيرة لدى المحكمة الجنائية الدولية، ومبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والنظم القضائية الوطنية بدولة الامارات، ودراسة النظام القانوني الاماراتي والقانون الدولي حول الجرائم الخطيرة (الجرائم ضد الإنسانية) لدى محكمة الجنائية الدولية وبيان علاقة النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة بالقانون الجنائي الاماراتي والقانون الدولي والأحكام والعقوبات التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية، والذي خرج بمجموعة من النتائج وتوصيات تساهم في الحد من هذه الانتهاك الخطير والتي يمكن تفصيلها في التالي:

أولاً/ النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة:

يعد النظام الخبير نظامًا حاسوبيًا يحاكي قدرة صنع القرار لدى خبير بشري ويشمل في مكوناته العديد من الخوارزميات مثل الذكاء الاصطناعي والمحاكاة والشبكات العصبية. حيث تم تصميم الأنظمة الخبيرة لحل المشكلات المعقدة عبر الاستدلال من خلال مجموعات المعرفة، والتي تمثل بشكل أساسي كما لو كانت القواعد بدلاً من القواعد الإجرائية التقليدية حيث تم إنشاء الأنظمة الخبيرة الأولى في السبعينيات ثم انتشرت في الثمانينيات كانت الأنظمة الخبيرة من بين الأشكال الأولى الناجحة لبرامج الذكاء الاصطناعي (Ferraris. 2016 Mazza & Scomparin)، تتنوع استخدامات النظم الخبيرة في العصر الحالي بمختلف المجالات كما أنها اصحبت جزء لا يتجزأ من منظومة الامن المجتمعي والامني عبر توظيف تقنياتها في الكشف عن الجرائم بحيث تقوم مؤسسات الدولة كل في

مجال اختصاصها بفرض النظام وسيادة القانون بواسطة أجهزتها الإدارية والقضائية من جهة، والتوعية الاجتماعية ومسؤولية المجتمع المدني في الحفاظ على الأمن الاجتماعي من جهة أخرى. (Rachel Z. Arndt, 2017),

تعد التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي من الميادين الحديثة التي تستقطب اهتمام العلماء والباحثين في هذا المجال والتي تشهد تطورات عديدة مستمرة ، وقد اثرت في عدة ظواهر في هذا القرن الحديث ، كما انها أدت الى ظهور تطبيقات وبرامج جديدة تتميز بالتنوع والابتكار المستمر، حيث ان استخدام التكنولوجيا تعد من الركائز الأساسية والتي تعتمد عليها اغلب الدول في العصر الحالي الحديث، وذلك لكونها مفعمة بالعديد من الفوائد الكبيرة منها؛ سرعة نقل وتبادل المعلومات والبيانات وذلك بتوفير الوقت والجهد، حيث ان هذه النظم المعلوماتية أصبحت اليوم مستودع ضخم يضم العديد من البيانات المتعلقة بالمعلومات الشخصية وتضم كذلك البيانات الاقتصادية والمالية والأمنية المتعلقة بمؤسسات الدولة. ولطالما كانت "الآلات الذكية" موضوع الخيال العلمي سابقاً، فإننا نعيش الآن في عصر أصبحت فيه الذكاء الاصطناعي حقيقة واقعة، ولها تأثيرات حقيقية وعميقة للغاية على حياتنا اليومية. من الهواتف إلى السيارات إلى التمويل والرعاية الطبية، تعمل منظمة العفو الدولية على تغيير الطريقة التي نعيش بها (A Simultaneous, 2013) حيث يمكن العثور على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العديد من جوانب حياتنا.

ثانياً/ النظام القانوني الاماراتي والجزائي والدولي للجرائم الخطيرة لدى المحكمة الجنائية الدولية:

يعد موضوع البحث من الموضوعات المتصلة بالقانون الجنائي الدولي الذي يتطلب التعمق في فهم أحكام القانون الجنائي الوطني والقانون الدولي بكل ما يحمل هذان الفرعان من سمات ذاتية تختلف عن الآخر (Awuor, 2014)، حيث اهتمت معظم الدراسات باستعراض الارهاب الدولي كجريمة دولية من ناحية البنيان القانوني أو تكييفها القانوني كظاهرة وليس كجريمة رغم الاجماع الدولي تشريعيا على كونها جريمة دولية، فضلا عن وجود تلازم في الوصف القانوني لجرائم الارهاب الدولي والجرائم الدولية الأخرى التي تدخل ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية (بودور، ٢٠١٥).

ثالثاً/ مبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والنظم القضائية الوطنية بدولة الامارات:

حيث يعد مبدأ التكامل بين المحكمة الجنائية الدولية والنظم القضائية الوطنية من المبادئ الهامة في القانون الدولي ويعمل ذلك على وجود تعاون دولي قضائي وذلك لتحديد وتقليص الجرائم الدولية ووضع الإطار الدولي والقضائي بين اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية والنظام القضاء الدولي الاماراتي ولاسيما في مجال الارهاب الدولي.

رابعاً/ النظام القانوني الاماراتي والقانون الدولي حول الجرائم الخطيرة (الجرائم ضد الإنسانية) لدى محكمة الجنائية الدولية:

لكي تباشر المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها على جريمة من الجرائم لا بد من إحالة هذه الجريمة وطبقاً لأحكام المواد **من** (14) **من** نظام روما الأساسي، فإن الجهات التي يثبت لها الحق في إحالة " حالة " أو " دعوى " معينة إلى المحكمة الجنائية الدولية لنظرها التحقيق فيها هي: الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، ومجلس الأمن، والمدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية. كما يمكن لأي دولة غير طرف أن تحيل حالة أو دعوى إلى المحكمة للتحقيق فيها – متى أعلنت تلك الدولة قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ويكون ذلك بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة، وفقا للمادة (3/12) من نظام روما الأساسي والقاعدة (٤٤) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة (أنور دبور، 1987).

خامساً/ علاقة النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة بالقانون الجنائي الاماراتي والقانون الدولي والأحكام والعقوبات التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية:

يتم استخدام أدوات جديدة بطرق مختلفة في المكافحة القانونية للجرائم الدولية من السلطات القضائية كما تستخدم الأنظمة الخبيرة بشكل متزايد في الحفاظ على الأمن للتحقق من الاحتياجات الإجرامية للمجرمين التي يمكن تغييرها من خلال طرق علاج الجرائم والاستدلال عليها وفرض النظام، وايضا لرصد التدخلات في إجراءات إصدار الاحكام القضائية على المستوى المحلي او الدولي (المجاورة، ٢٠١٣).

وفي دولة الأمارات وتحقيقا لتلك التطور التقني والتكنلوجي انتهجت دولة الإمارات ضمن ادارتها المحلية والاتحادية ومنظومتها الأمنية توظيف الأنظمة الخبيرة وتطبيقات للذكاء الاصطناعي في مرحله الاستدلال في الجريمة والجريمة بصورة عامة ووقاية المجتمع واقتصاده من هذه الجرائم وتطبيق القانون وأنفاذ النظام، من خلال اتباع أنظمة تتبع واستشعار متطورة في تعقب الجرائم الجنائية، والكشف عنها عن طريق توظيف خاصية الذكاء الاصطناعي والتطبيقات الذكية، وفق رؤية قيادتها الرشيدة لأن تصبح الدولة، على الرغم من محدودية البحوث الأكاديمية في مجال القانون واستخدام النظم الخبيرة في هذا المجال في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي العالم العربي بشكل عام، إلا أن هناك محاولة ضئيلة لسد الفجوة في فهم اهم الطرق والإجراءات والممارسات العملية والعلمية والتطبيقية في قياسها لدى السلطات القضائية والأمنية والقانونية التي تسعى إلى تحقيق الامن والنظام ونشر القانون في المؤسسات الأمنية والقضائية الإماراتية ايضا وفي ضل التنوع الجرمي والاحتيالي للجرائم المرتكبة والتي تحفز تلك الجهات على البحث والتقصي عن الاساليب والطرق التقنية والعلمية في الكشف عن الممارسات والتطورات في مجال الاستدلال الجرمي وتطبيق القانون في مجتمع يتميز بتنوعه الديموغرافي والعرقي والديني والذي يضم ٢١٠ جنسية يعيشون في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعرفة العلاقة بينه القانون الدولي في محكمة الجنايات الدولية وبين تطبيق القانون بدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل السلطات القضائية المحلية والدولية.

حيث حرص نظام روما الأساسي على تأكيد مبدأ شرعية العقوبات فنص على أنه " لا عقوبة إلا بنص "، فلا يعاقب أي شخص أدانته المحكمة الجنائية الدولية إلا وفقاً لنظام روما الأساسي، ووفقاً للمادة (٧٧) من نظام روما الأساسي يكون للمحكمة الجنائية الدولية أن تفرض على الشخص المدان بارتكاب إحدى الجرائم الدولية التي تدخل في اختصاصها إحدى العقوبات كالسجن لعدد محدد من السنوات بحد أقصى (٣٠) سنة. أو السجن المؤبد حيثما تكون هذه العقوبة مبررة بالخطورة البالغة للجريمة وبالظروف الخاصة للشخص المدان. ولم يتم النص على عقوبة الإعدام كعقوبة للجرائم التي تختص بها المحكمة الجنائية الدولية، في نظام روما الأساسي. ومع ذلك يقدم نظام روما الأساسي الضمانات الكافية للدول بأن العقوبات المنصوص عليها فيه لن تؤثر على العقوبات المنصوص عليها في القوانين الوطنية للدول، ومن ثم يجوز للدول أن تطبق العقوبات بها عندما تباشر اختصاصها الوطني والذي قد يتضمن أو لا يتضمن عقوبة الإعدام (أمير سالم، ٢٠٠١).

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

ولعل ما يجدر ذكره هو أن هذا البحث لم يتوقف عند شرح أحكام النظام الأساسي للحكمة الدولية الجنائية من حيث خصائصها وتشكيلها واختصاصها، وكيفية تحريك الدعوى الجنائية أمامها، والعقوبات الأحكام التي تصدرها ..إلخ، ولكنه حاول الدمج بتوظيف النظم الخبيرة في مكافحة الجرائم الدولية والتغلب على تلك العوائق من خلال استعراض الجهود الدولية المبذولة في هذا الشأن على مستوى الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وقد خلصت من الدراسة في هذا البحث إلى بعض النتائج والتوصيات يمكن ذكر أهمها تكاملية العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية بما يساعد على تطبيق القوانين النافذة في مكافحة الجرائم الدولية عبر النظم الخبير والتقنيات الحديثة. وخرج البحث بتوصيات اهمها وجود المحكمة الجنائية الدولية ذات استقلاليه كآلية ضرورية لضمان احترام مبادئ القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، في ظل عدم وجود، آلية أخرى دائمة وفعالة لمسألة الأشخاص الذين ينتهكون قواعد القانون الدولي ويقترفون أبشع الجرائم في حق الإنسانية. وأيضا دعوة لكافة الدول وخاصة الدول العربية إلى إجراء تعديلات في تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية وتطبيق النظم الخبيرة والتقنيات الحديثة فيها.

REFERENCES

Aitken, C. G. G., & Gammerman, A. (1989). *Probabilistic reasoning in evidential assessment. Journal of the Forensic Science Society*, 29(5), 303-316**.**

Awuor, o. M. (2014). *The role of the international criminal court in promoting peace and justice*. University of Nairobi**.**

Awuor, o. M. (2014). *The role of the international criminal court in promoting peace and justice*. University of nairobi

Dilek. Selma, Hüseyin. Çakır, Mustafa. Aydın, Previous reference 2015.

Ferraris, V., Mazza, C., & Scomparin, L. (2016). *Warning on Crime*. Preventing and Combatting Crime in Public Procurement**.**

Kliiber, Europaisches Volkerrecht (ed. of 1851), p. 2

National Science and Technology Council and the Networking and Information Technology Research and Development Subcommittee, The National Artificial Intelligence Research and Development Strategic Plan (pages 48), Washington, DC: Office of Science and Technology Policy, October 2016.

Rachel Z. Arndt, 2017 "*Artificial Intelligence Takes on Medical Imaging*," Transportation Hub,July,**.**

Simultaneous Low Resolution, Previous reference, 2013 page 98

المليح. عبد الله محمد علي (٢٠١٥). *صحة الإجراءات الجزائية وأثرها في مواجهة الجريمة*. (رسالة ماجستير): اكاديمية شرطة دبي الامارات.

أمير سالم (2001). *القانون الدولي ومحاكمة مجرمي الحرب (الإسرائيلية)*، مجلة أفاق قانونية تصدر عن الجمعية الفلسطينية القانونية العدد الثالث: فلسطين.

أنور محمود دبور (1987). *النظريات العامة في الفقه الإسلامي (العقد – الحق – المال –الملك)*. دار النهضة العربية: مصر.

بودور مبروك (٢٠١٥). *سيادة الدول وحقوق الإنسان*. المجلة الاكاديمية للبحث القانوني: المجلد ١١/العدد ١.

القريناوي، صابرين عبد الرحمن (2008). *دور الامم المتحدة في النظام الدولي، دراسة مقارنة، من انتهاء الحرب الباردة حتى احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، ومن احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧*. (رسالة ماجستير) في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيريزيت: فلسطين.

ماجد عمران والأستاذ الدكتور فيصل كلثوم ٢٠١١. السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد ٢٧ –العدد الأول.

المجاورة. سيف إبراهيم (٢٠١٣). *حق الاستعانة بمحام في مرحلة التحقيق الأولى دراسة مقارنة*، مجلة البحوث القانونية، ج٢٧، ع٥٧.

المجاورة. سيف ابراهيم، (٢٠١٣) ق الاستعانة بمحام في مرحلة التحقيق الأولى دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية، ج٢٧، ع٥٧.

المزروعي صلاح (٢٠١٧). *الإستراتيجيات الاستباقية للأجهزة الأمنية بالمجتمع الإماراتي: دراسة سوسيولوجيا للأدوار الوقائية للشرطة المجتمعية بإمارة الشارقة*: الامارات.